تمهيد

د. هنري كيسنجر

أدى ظهور العشرات من الدول الحديثة في النصف الثاني من القرن العشرين إلى عولمة حقيقية للسياسة والاقتصاد الدوليين، وذلك للمرة الأولى في التاريخ. في ذات الوقت، مكنت التقانة كل قطر تقريبا من المشاركة في الأحداث في كافة أرجاء العالم لحظة وقوعها.

لكن لسوء الحظ، لم يترافق تفجر وانتشار ثورة المعلومات مع زيادة مشابهة في المعرفة. فقد تفاعلت القارات، لكن تفاعلها لم يؤد لزوما إلى ازدياد في الفهم المتبادل بينها. أما اتساق التقانة فقد صاحبه افتراض ضمني يشير إلى أن السياسات، بل حتى الثقافات، سوف تغدو متجانسة. سقطت أمم الغرب الراسخة الجذور - على وجه الخصوص - ضحية لإغراء تجاهل التاريخ والحكم على كل دولة جديدة تبعا لمعايير حضاراتها الخاصة. وفي أغلب الأحوال، أغفلت حقيقة أن مؤسسات الغرب لم تبعث من بين تلك المعاصرة لها مكتملة النضج تامة التطور، بل ارتقت عبر الحقب والقرون التي شكلت الحدود والتخوم، وعرّفت الشرعية القانونية، والشروط والمتطلبات الدستورية، والقيم الأساسية.

لكن التاريخ لا يهم. ففي حين تطورت المؤسسات الغربية تدريجيا، زُرعت مؤسسات الدول الحديثة في مكانها بصورة محكمة ومتقنة وفورية. في الغرب، تزامن ارتقاء المجتمع المدني مع نضج الدولة الحديثة، الأمر الذي جعل من الممكن نمو المؤسسات التمثيلية/النيابية التي قيدت سلطة الدولة ضمن نطاق

OBEIKAN.COM

تلك الشؤون التي لا يستطيع المجتمع التعامل معها من خلال ترتيباته الخاصة. كما تم التخفيف من غلواء الصراعات السياسية عبر تجاهل الأهداف الغائية.

لا يملك العديد من الدول التي ظهرت في حقبة ما بعد الاستعمار تاريخا مقارنا. فالمهام التي أنجزت في الغرب على مر القرون، توجب أداؤها بشكل كامل بخلال عقد أو اثنين في ظل ظروف بالغة التعقيد. وحين يمثل الحكم الكولونيالي التجربة الوطنية المشتركة، خصوصا عندما تضم الدولة جماعات إثنية متنوعة، تعتبر المعارضة السياسية غالبا هجوما على صحة وصوابية المسار السياسي للدولة لا على الحكومة المعنية.

سنغافورة مثال نموذجي على ذلك. فباعتبارها قاعدة بحرية بريطانية في الشرق الأقصى، لم تكن تملك لا احتمالات النجاح ولا التطلعات الطامحة لإقامة دولة/أمة، إلى أن أدى انهيار القوة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى إعادة رسم الخارطة السياسية لجنوب شرق آسيا. في الموجة الأولى للتحرر من الاستعمار، أصبحت سنغافورة جزءا من الملايو حتى ثبت أن سكانها الصينيين في غالبيتهم يمثلون تهديدا داهما لدولة تحاول تعريف هويتها الوطنية بواسطة أغلبيتها الملاوية. وهكذا أقصت الملايو سنغافورة لأنها لم تكن مستعدة بعد للتعامل بفاعلية مع هذه العدد الكبير من السكان الصينيين، أو بطريقة أقل تسامحا، لكي تعلم سنغافورة عادات الاتكال والاعتماد عليها إذا ما أجبرت على العودة إلى ما سيعرف لاحقا بالاتحاد الماليزي.

إلا أن التاريخ يظهر أن الحسابات الاعتيادية الحصيفة يمكن قلبها بحكمة ودأب الشخصيات الفذة الاستثنائية. وفي حالة لي كوان يو، الأب المؤسس لدولة سنغافورة الوطنية، حسم الجدل الخلافي حول من يصوغ الأحداث، الظرف أم الشخصية، لصالح هذه الأخيرة. لم تكن الظروف لتصل في معاكستها لمثل هذا القدر. إذ بلغ عدد سكان سنغافورة، الواقعة على جزيرة رملية تفتقر إلى الموارد

الطبيعية، أكثر قليلا من مليون نسمة في خمسينات القرن العشرين (يزيد العدد حاليا عن ثلاثة ملايين)، 75,4٪ منهم صينيون، و13,6٪ ملاويون، و 8,6٪ هنود. تحدها من الجنوب إندونيسيا التي يتجاوز عدد سكانها مائة مليون نسمة (تضاعف العدد حاليا)، ومن الشمال الملايو (ماليزيا فيما بعد) التي بلغ عدد سكانها 6,28 مليونا آنذاك. على وجه العموم، تعد سنغافورة أصغر دولة في جنوب شرق آسيا، وبدا مقدرا عليها أن تصبح دولة تابعة لجاراتها الأكثر قوة، إذا ما تمكنت من الحفاظ على استقلالها أصلا.

لي كوان يو فكر بطريقة معاكسة. فكل إنجاز عظيم يكون حلما خياليا قبل أن يصبح واقعا حقيقيا، وكانت رؤيته تتمثل في إقامة دولة لا تقدر على البقاء فقط بل تسود وتفوز وتتفوق. ولسوف يعوض التفوق في الذكاء، والانضباط، والإبداع، عن غياب الموارد. دعا لي كوان يو مواطنيه إلى أداء واجب ما عهدوه قبلا: أولا، تنظيف مدينتهم، ثم تكريسها لمغالبة مشاعر العداء التي أظهرها جيرانهم في البداية، إضافة إلى طوائفهم الإثنية، بواسطة الأداء المتفوق. أما سنغافورة اليوم فهي شهادة دامغة تثبت إنجازه. إذ قفز متوسط دخل الفرد من أقل من ألف دولار عند الاستقلال إلى حوالي ثلاثين ألفا حاليا. وغدت الآن رائدة التقانة المتقدمة في جنوب شرق آسيا، ومركزا تجاريا وعلميا مهما، ولاعبا رئيسا في اقتصاد وسياسة منطقة جنوب شرق آسيا وما وراء تخومها.

هذا الكتاب عبارة عن رواية وصفية بقلم لي كوان يو عن إنجازه الاستثنائي. فقد سار في دربه مسلحا بفهم لا ينحصر في معرفة متطلبات مجتمعه وحدها، بل امتد ليشمل حاجات ودوافع جيرانه. والمناقشة الفكرية المتعمقة لإندونيسيا وسقوط رئيسها سوهارتو تعادل في أهميتها وصف يو للقاءاته مع زعماء الصين. كما أن سرده لأحداث مغامرة سنغافورة المجهضة لتأسيس مدينة صناعية/تجارية (حرة) في سوجو (على البر الصيني) توفر معلومات مفيدة على نحو خاص حول

التحدي المتمثل في فرض التجانس، حتى من قبل دولة تتبنى مبدأ الحوار الودي مثل سنغافورة، بين اقتصاد السوق وبين وقائع الحياة السياسية والاجتماعية في الصين وهي في منتصف الطريق بين ماو تسي تونغ ومرحلة الإصلاح.

لن يكون لي كوان يو صادقا مع الذات لو لم يلجأ إلى الصراحة التامة في تحليله للفارق المميز بين فردانية الغرب وأولوية اللحمة الاجتماعية في بلاد مثل بلده ومعظم أقطار آسيا الأخرى. لم يطلب منا تغيير أنماطنا (الغربية)، بل الامتناع عن فرضها على مجتمعات تتباين في تاريخها وحاجاتها وضروراتها.

لقد عرضت هذه الآراء لي كوان يو إلى انتقادات كثيرة من الغرب. وأولئك الذين يثمنون عاليا قيمنا، ويتفهمون في الوقت نفسه التعقيدات التي تَجبَه بلدا حديثا تسوده ثقافة مختلفة، هم على استعداد لترك الأمر للتاريخ كي يجيب عن السؤال التالي: هل أتيحت له بدائل أخرى أم لا؟ لكن، وطيلة جيل كامل، استفاد كل رئيس أمريكي تعامل مع لي كوان يو من حقيقة أنه ربط مستقبل بلده ـ على صعيد القضايا الدولية ـ مع مصير الديمقراطيات. ولم يفعل ذلك بطريقة سلبية مستكينة، بل عبر مساهمة سياسية إيجابية وفاعلة في ما يشهده عصرنا من كفاح ونضال.

مقدمة

كتبت هذا المؤلف من أجل الجيل الشاب من السنغافوريين الذين اعتبروا الاستقرار، والنمو، والرخاء قضايا مسلما بها. وأردت منهم أن يعرفوا حجم الصعوبات التي لاقتها دولة صغيرة محرومة من الموارد الطبيعية لا تتجاوز مساحتها 640 كم2، كي تتمكن من البقاء وسط دول أكبر مساحة تبنت جميعا ـ ما إن نالت استقلالها ـ سياسات قومية.

لا يشعر بمثل هذا القدر من الثقة والتفاؤل أولئك الذين عانوا من ويلات الحرب عام 1942 ، وشهدوا فظائع الاحتلال الياباني، وشاركوا في بناء اقتصاد سنغافورة الجديد. إذ لا نستطيع تجاهل حقيقة أن النظام العام، والأمن الشخصي، والتقدم الاقتصادي ـ الاجتماعي، والرخاء والازدهار، ليست من النظام الطبيعي للأشياء، وأنها تعتمد على جهد دؤوب لا يكل وانتباه متواصل لا يمل من قبل حكومة صادقة ومخلصة وفاعلة يجب أن يختارها الشعب.

في كتابي السابق، وصفت سنوات التكوين المبكرة في سنغافورة ما قبل الحرب، والاحتلال الياباني، والاضطرابات الشيوعية التي أعقبت تفجر المشكلات العرقية خلال العامين اللذين انضمت خلالهما البلاد إلى ماليزيا.

الاحتلال الياباني (1942 -1945) أترع كياني بالكره للفظاعات التي ارتكبها اليابانيون ضد أبناء جلدتهم الآسيويين، وأثار مشاعري القومية واحترامي لذاتي، إضافة إلى سخطي ونقمتي على الخضوع للهيمنة والاستعلاء. أما السنوات الأربع التي قضيتها طالبا في بريطانيا فقد شدت عزيمتي وقوّت تصميمي على التخلص من الحكم الاستعماري البريطاني.

OBEIKAN.COM

عدت إلى سنغافورة عام 1950 ، واثقا من قضيتي، لكن جاهلا بالشراك والأخطار القابعة في انتظاري. اجتاحتني موجة من العداء للاستعمار طالت العديد من أفراد جيلي. وسرعان ما انخرطت في الأنشطة النقابية والسياسية، ثم شكلت حزبا سياسيا، وبحلول عام 1959 ، حين بلغت الخامسة والثلاثين من العمر، أصبحت أول رئيس وزراء لحكومة منتخبة في سنغافورة (المتمتعة آنذاك بالحكم الذاتي). شكلت مع أصدقائي جبهة وطنية ضمت الشيوعيين. وعرفنا منذ البداية أن السبل ستتفرق بنا وسيحين وقت الحساب. وحين أزف، كانت المعركة مريرة، وساعدنا الحظ على النجاة من الهزيمة.

اعتقدنا أن مستقبل سنغافورة على المدى البعيد يكمن في معاودة الانضمام إلى الملايو، ولذلك اندمجنا معها لتشكيل ماليزيا في أيلول/سبتمبر عام 1963. وبخلال سنة واحدة (تموز/يوليو 1964)، عانينا في سنغافورة من أعمال الشغب العرقية التي اندلعت بين الملاويين والصينيين. سقطنا في فخ صراع عنيد مع المتطرفين الملاويين في الحزب الحاكم ("المنظمة الوطنية للملايو المتحدة" ـ UMNO)، الذي صمم على خضوع ماليزيا لهيمنة الملاويين. وفي سبيل الرد على استخدامهم للاضطرابات العرقية كوسيلة ترهيب لإخضاعنا، حشدنا القوى الماليزية وغير الماليزية في كافة أرجاء البلاد في بوتقة "مؤتمر التضامن الماليزي" للنضال من أجل "ماليزيا الماليزية". وبحلول شهر آب/أغسطس من عام 1964 ، لم يعد لدينا أي خيار سوى الانفصال.

استخدام أساليب الاستئساد والترهيب والتخويف جعل شعبنا مستعدا لتحمل عنَت المسير دون عون من أحد. كما زادت التجربة المرة التي خلفتها الاضطرابات العرقية من تصميمنا ـ أنا وزملائي ـ على بناء مجتمع متعدد الأعراق يساوي بين كافة المواطنين، بغض النظر عن الجنس، أو اللغة، أو الدين. كان ذلك إيمانا راسخا سارت سياستنا على هدي مبادئه.

OBEIKAN.COM

يغطي هذا الكتاب فترة طويلة من الجهد المضني للعثور على الطرق الكفيلة بالبقاء مستقلين وكسب لقمة العيش دون الاتكال على ماليزيا كمنطقة داخلية لنا. توجب علينا مقارعة صعاب يستحيل قهرها كما بدا آنئذ للتحول من الفقر إلى الرخاء بخلال ثلاثة عقود.

السنوات التي أعقبت عام 1965 كانت فترة محمومة ومترعة بالقلق والمخاوف ونحن نكافح للوقوف على أقدامنا. لكن ملأتنا مشاعر الارتياح حين اكتشفنا عام 1971 أننا أوجدنا ما يكفي من فرص العمل لتجنب البطالة المستفحلة حتى بعد سحب البريطانيين لقواتهم من سنغافورة. لكننا لم نمتلك الثقة بقدرتنا على متابعة المسيرة لوحدنا دون سند أو معين، إلا بعد أن قاومنا وتجاوزنا أزمة النفط العالمية سنة 1973حين تضاعفت أسعاره أربع مرات. وبعد ذلك، توجب علينا المرور بفترة من العمل الشاق، والتخطيط، والارتجال، لترسيخ قواعدنا كدولة قابلة للحياة ارتبطت عن طريق التجارة والاستثمارات بالدول الصناعية الرئيسة، وكمركز ناجح لتصدير السلع والخدمات ونشر المعلومات في منطقتنا.

القفزة التي حققناها في مستوى دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ـ من 400 دولار عام 1959 (حين استلمت منصب رئاسة الوزراء) إلى 12200 دولار عام 1990 (حين تنحيت)، و22000 دولار عام 1999 ـ حدثت في فترة من التغيرات السياسية والاقتصادية الضخمة في العالم.

على الصعيد المادي، خلفنا وراءنا مشاكل الفقر التي يعاني منها العالم الثالث. لكن سيتطلب الأمر جيلا آخر قبل أن تبلغ فنوننا، وثقافتنا، ومعاييرنا الاجتماعية مستوى البنى التحتية التي أقمناها على نموذج العالم المتقدم الأول. خلال الحرب الباردة في الستينات والسبعينات، حين لم يكن من الواضح أبدا لأي من المعسكرين ستكون الغلبة، قمنا برص الصفوف مع الغرب. أما

الانقسام الذي أفرزته الحرب الباردة فقد أدى إلى مناخ دولي أكثر بساطة. ولأن دول الجوار كانت مناهضة للشيوعية، تمتعنا بالتضامن الإقليمي وبالدعم الدولي من جانب أمريكا، وأوروبا الغربية، واليابان في آن معا. وبحلول أواخر الثمانينات، بدا من الواضح أننا في معسكر المنتصرين.

ليس القصد من هذا الكتاب تقديم النصائح العملية والتعليمات التفصيلية حول كيفية بناء اقتصاد، أو جيش، أو أمة. لكنه عبارة عن توصيف للمشكلات التي واجهتنا - أنا وزملائي - وكيف شرعنا في حلها. أنجزت كتابي السابق كسرد تاريخي للأحداث مرتبة حسب تسلسلها الزمني. وتبني الأسلوب نفسه في هذا الكتاب سيزيد من ضخامة حجمه، لهذا لجأت إلى تصنيف فصوله تبعا للمواضيع الهامة، لتشمل صفحاته حقبة تناهز الثلاثين عاما.

لي كوان يو

OBEIKAN.COM